

البنود	الحالية	الجديدة
جميع البنود	جميع الإشارات إلى هيئة الأوراق المالية والسلع	يُشار إلى "هيئة الأوراق المالية والسلع" باسم "هيئة سوق المال" في جميع الشروط والأحكام.
الشروط والأحكام العامة	10-1- ينص الموقع الإلكتروني لشركة الرمز على الرسوم والعمولات المستحقة عليك مقابل الخدمات التي نقدمها لك. تكون الرسوم والعمولات عرضةً للتعديل حسب السلطة التقديرية لشركة الرمز وبحسب ما يتم إدراجه في الموقع الإلكتروني لشركة الرمز. إذا واصلت استخدام الخدمات في أي وقت، فإنك تُعدُّ بأنك قد قبلت ووافقت على الرسوم والعمولات واجبة التطبيق.	10-1- الرسوم والعمولات المستحقة عليك مقابل الخدمات التي نقدمها لك موضحة في "جدول رسوم خدمات شركة الرمز المنشور على الموقع الإلكتروني: https://alramz.ae تكون الرسوم والعمولات عرضةً للتعديل وفقاً للسلطة التقديرية المطلقة لشركة الرمز، وفق ما سيتم إدراجه في الموقع الإلكتروني لشركة الرمز. إذا واصلت استخدام الخدمات في أي وقت، فسوف تعتبر بأنك قد قبلت ووافقت على الرسوم والعمولات واجبة التطبيق.
الشروط والأحكام العامة	10-10- بالإضافة إلى أي حقوق وسبل انتصاف متاحة لشركة الرمز تنص عليها القوانين واللوائح واجبة التطبيق، فإنك تفهم وتوافق أن هذه البنود وأي بنود إضافية تشكل "اتفاقية مقاصة رئيسية" لأغراض القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2018 (قانون المقاصة على أساس الصافي) بصيغته المعدلة أو المستبدلة من حين لآخر، وبأنك تفوضنا بإتمام أي معاملة نقوم بترتيبها أو تنفيذها لحسابك، وبإجراء مقاصة وخصم من أي أموال نحتفظ بها نيابة عنك لصالح شركة الرمز تجاه كل أو أي من المبالغ المستحقة لشركة الرمز أو للشركات التابعة لها (سواء أكانت فعلية أم محتملة، وسواء كانت حالية أم مستقبلية)، في أي وقت ومن حين لآخر، ومن دون الحاجة لتقديم إخطار مسبق لك. ولتحقيق هذه الأغراض، يجوز لنا تقدير قيمة معقولة تجارياً لأي مبلغ يكون محتملاً أو غير محدد لأي سبب	10-10- بالإضافة إلى أي حقوق أو سبل انتصاف متاحة لشركة الرمز والشركات التابعة لها بموجب القوانين واللوائح المعمول بها، فإنك تقر وتوافق على أن هذه الشروط وأي شروط إضافية تُعد بمثابة "اتفاقية مقاصة رئيسية" لأغراض القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2018 (قانون المقاصة على أساس الصافي)، وذلك بصيغته المعدلة أو المستبدلة من حين لآخر. إنك تفوضنا بموجبه -في حال وقوع حالة تقصير ووجود مبالغ مستحقة الدفع قانوناً من قبلك لصالح شركة الرمز أو أي من الشركات التابعة لها- بإتمام أي معاملة نقوم بترتيبها أو تنفيذها لصالحك، وكذلك بضم أو إجراء مقاصة أو استخدام أي أموال، أو أرصدة نقدية، أو أوراق مالية، أو أصول، أو ممتلكات أخرى نحتفظ بها -أو نحتفظ بها أي من الشركات التابعة لنا- لحسابك، وذلك لسداد أي التزامات أو مسؤوليات أو ديون مترتبة عليك تجاه شركة الرمز أو أي من الشركات التابعة لها، سواء كانت تلك الالتزامات تتعلق بحساباتك ذاتها أو بحسابات أخرى، وسواء كانت تلك الأصول أو الأموال محفوظة لدى شركة الرمز أو لدى أي من الشركات التابعة لها. ودرءاً لأي التباس، لا ينشأ أي حق في المقاصة لصالح إحدى الشركات التابعة إلا في الحالات التالية: (أ) إذا كان هناك دين أو التزام أو واجب فعلي يقع على عاتقك إلى تلك الشركة التابعة؛ و/أو (ب) وقوع حالة تقصير، وأصبحت المبالغ ذات الصلة مستحقة وواجبة الدفع قانوناً. يجوز ممارسة هذه الحقوق في أي وقت، ومن حين لآخر، دون الحاجة لتقديم إخطار مسبق لك، طالما كانت القوانين واللوائح المعمول بها تجيز ذلك.

	آخر، كما يجوز لنا تحويل أي مبالغ مقومة بعملات مختلفة إلى عملة من اختيارنا.	ولهذه الأغراض، يجوز لنا تحديد قيمة معقولة تجارياً لأي مبلغ يكون احتمالياً أو غير محدد أياً كان سبب ذلك، كما يجوز لنا تحويل أي مبالغ مقومة بعملات مختلفة إلى عملة من اختيارنا.
الشروط والأحكام العامة	2-11 (د) في حال الإرسال عبر البريد الإلكتروني، ففي اليوم الذي نرسل فيه الرسالة إلى آخر عنوان بريد إلكتروني خاص بك مسجل لدينا، وذلك بصرف النظر عما إذا كنت قد اطلعت على المراسلة أو قرأتها أم لا. تُعدُّ التزاماتنا فيما يتعلق بتلك المراسلة مُستوفاة بمجرد إرسالها إلى آخر عنوان بريد إلكتروني خاص بك مسجل لدينا. تقع على عاتقك مسؤولية ضمان بقاء عنوان بريدك الإلكتروني المسجل صالحاً ونشطاً وقادراً على تلقي المراسلات -بما في ذلك توفير مساحة تخزين كافية في صندوق الوارد- وإبلاغنا على الفور بأي تغيير يطرأ على عنوان بريدك الإلكتروني. لن نتحمل المسؤولية عن أي إخفاق أو تأخير أو عدم قدرة على تلقي المراسلات، نتيجةً لاستخدام عنوان بريد إلكتروني قديم أو غير صحيح، أو عدم كفاية سعة صندوق البريد، أو بسبب قيود أو إعدادات يفرضها مزود خدمة البريد الإلكتروني الذي نتعامل معه، أو نتيجة أي ظروف أخرى تخرج عن سيطرتنا المعقولة. يُقر العميل ويكفل صحة ودقة عنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف المتحرك المُسجلين والمُقدَّمين من جانبه، وبأنها تخضع لسيطرته الشخصية، ومؤهلة لتلقي المراسلات الواردة من شركة الرمز بشكل موثوق. يتعين على العميل إخطار شركة الرمز على الفور بأي تغيير يطرأ على عنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف المتحرك المسجلين والمقدمين من قبله.	2-11 (د) في حال الإرسال عبر البريد الإلكتروني إلى آخر عنوان بريد إلكتروني خاص بك مسجل لدينا، ففي اليوم الذي نرسل فيه البريد الإلكتروني، شريطة ألا نتلقى رسالة تفيد بتعذر تسليم ذلك البريد الإلكتروني؛
الشروط والأحكام العامة	2-13- إنك تقر وتضمن أنك، وأي من الشركات التابعة لك، أو الأشخاص المرتبطين بك ارتباطاً وثيقاً، و/أو الأطراف ذات الصلة بك، لم تشاركوا -ولا تشاركون حالياً- بأي شكل من الأشكال في أي أنشطة قد ترقى بأن تكون: جرائم مالية، أو خضوع لجزاءات أو عقوبات؛ أو ارتكاب مخالفات فساد أو رشوة أو إساءة استغلال للسوق (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: التداول بناءً	2-13- تخضع جميع الأوامر والتعليمات والمعاملات وأنشطة التداول التي يجريها العميل، أو التي يتم القيام بها نيابة عنه، للمراقبة والرصد والمراجعة والتحقيق من قبل شركة الرمز؛ وذلك لضمان الامتثال للقوانين واللوائح وقواعد البورصة ومتطلبات سلوك السوق والالتزامات التنظيمية المعمول بها. يتعين على العميل تزويد شركة الرمز على الفور بالتفسيرات والمعلومات والسجلات والوثائق الداعمة التي تطلبها شركة الرمز على نحو معقول، وذلك فيما يتعلق بأي مراجعة رقابية، أو استفسار بشأن الامتثال، أو تقييم لسلوكيات السوق، أو تحقيق تنظيمي، أو في حال الاشتباه في وجود أي نشاط مريب أو غير سليم أو ينطوي على تلاعب أو مخالف للقانون.

	على معلومات داخلية) وفقاً لما تنص عليه اللوائح المعمول بها.	ويقر العميل بأن شركة الرمز قد ترفض أو توقف أو تؤخر أو تلغي أو تبلغ عن أي أمر أو تعليمات أو معاملة حيثما ترى شركة الرمز بشكل معقول ضرورة الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.
الشروط والأحكام العامة	5-11 (أ) يجوز لنا، بحسن نية، أن نتلقى أمراً من أي شخص لديه صلاحية فعلية أو ظاهرية لتقديم التعليمات لنا نيابةً عنك دون الحاجة إلى أن نطلب أي استفسارات إضافية للتحقق من تلك الصلاحية، بحيث يتعين عليك الالتزام بذلك الأمر؛	5-11 (أ) يجوز لنا، بحسن نية، قبول الأوامر المقدمة من أشخاص مفوضين ومسجلين عبر قنوات معتمدة، مع احتفاظنا بالحق في إجراء عمليات تحقق إضافية أو طلب تأكيد خطي عند الاقتضاء؛ بحيث يتعين عليك الالتزام بذلك الأمر. ويُقصد بـ "الشخص المفوض" أي شخص طبيعي أو اعتباري مفوض على وجه التحديد للتصرف نيابةً عن العميل (على سبيل المثال: عضو مجلس إدارة، أو كبير مديرين، أو أي شخص آخر).
الشروط والأحكام العامة	5-11 (ج) يجوز لنا قبول أو رفض أي أمر. وإذا رفضنا تنفيذ أمر ما، فسنقوم بإبلاغك بذلك في أقرب وقت ممكن عملياً، لكن لاي تعين علينا تقديم سبب لذلك؛ 5-11 (د) يجوز لنا رفض تنفيذ أمر ما إذا رأينا -حسب سلطتنا التقديرية المطلقة- أن من شأن ذلك الأمر أن يتسبب في إخلال أي من الطرفين بأي قوانين ولوائح معمول بها. في حال رفضنا تنفيذ أمر ما، سنقوم بإبلاغك بذلك، ما لم يمنعنا القانون أو اللوائح المعمول بها من القيام بذلك. وتجنباً لأي التباس، لا تلتزم شركة الرمز بإبلاغك بالسبب الذي دعاها لرفض تنفيذ الأمر؛	5-11 (ج) يجوز لنا رفض تنفيذ أي أمر، أو تعليقه، أو تأخيره، أو إلغاؤه، أو فرض قيود عليه، إذا رأينا -حسب سلطتنا التقديرية المطلقة- أن من شأن ذلك الأمر أن يتسبب بمخالفة أي من الطرفين للقوانين واللوائح المعمول بها. كما يجوز لنا اتخاذ هذه الإجراءات في حال ساورنا شك معقول في أن الأمر أو المعاملة أو أي نشاط ذي صلة ينطوي -أو قد ينطوي- على إساءة استخدام السوق، أو التلاعب بالسوق، أو التعامل بناءً على معلومات داخلية، أو إساءة استخدام معلومات داخلية، أو التداول خلال فترة حظر أو تقييد، أو نشاط تداول غير عادي أو مريب، أو ينطوي على جزاءات، أو جرائم مالية، أو مخاطر تنظيمية، أو مخاطر تشغيلية، أو مخاطر تتعلق بالسمعة، أو أي مخالفة أخرى -فعلية أو مشتبه بها- للقوانين واللوائح المعمول بها. وفي حال رفضنا تنفيذ أمر ما أو تعليقه أو تأخيره أو إلغاؤه أو تقييده فإننا سنبلغك بذلك الإجراء، ما لم يمنعنا من ذلك أي قوانين أو لوائح معمول بها. 5-11 (د) درءاً لأي شك، لا تلتزم شركة الرمز بالإفصاح عن الأسباب التي دعته لرفض أي أمر أو تعليقه أو تأخيره أو إلغاؤه أو تقييده، كما أنها لا تتحمل المسؤولية عن أي خسارة أو تكلفة أو ضرر أو فوات فرصة قد تنشأ عن ممارستها لحقوقها بموجب هذا البند.

<p>11-5 (ط) في حال كان هناك غموض في أي أمرٍ تصدره لنا، أو في حال تعارضه مع أمرٍ آخر، فعندها يحق لنا التصرف بحسن نية وفقاً لما نعتقد -بشكلٍ معقول- أنه المقصود من ذلك الأمر، وسيكون الإجراء الذي نتخذه -أو امتناعنا عن اتخاذ إجراء- ملزماً لك؛ ويحق لنا تعليق أي أمر يشوبه الغموض أو النقص أو التناقض إلى حين تلقي توضيح بشأنه، وذلك دون تحملنا أي مسؤولية عن التأخير الناجم عن ذلك.</p>	<p>11-5 (ط) في حال كان هناك غموض في أي أمرٍ تصدره لنا، أو في حال تعارضه مع أمرٍ آخر، فعندها يحق لنا التصرف بحسن نية وفقاً لما نعتقد -بشكلٍ معقول- أنه المقصود من ذلك الأمر، وسيكون الإجراء الذي نتخذه -أو امتناعنا عن اتخاذ إجراء- ملزماً لك.</p>	<p>الشروط والأحكام العامة</p>
<p>16-2 (هـ) لا يجوز لك إرسال أوامر أو اتخاذ أي إجراء من شأنه خلق انطباع زائف حول الطلب على منتج مالي أو قيمته، ويشمل ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- عمليات التداول الوهمية (الصورية)، أو الأوامر المتطابقة ذاتياً، أو التداول الخادع، أو وضع طبقات من الأوامر، أو التداول الدائري، أو التلاعب بأسعار الافتتاح أو الإغلاق، أو التداول المنسق، أو أي ممارسة تداول أخرى تتطوي على تلاعب أو خداع أو تضليل؛ كما لا يجوز لك إرسال أوامر يكون لديك سبب للاعتقاد بأنها تنتهك القوانين واللوائح المعمول بها. وينبغي عليك الالتزام بمعايير السلوك المتوقعة بشكل معقول من أشخاص في مثل مركزك، ولا يجوز لك اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يجعلنا نخفق في الالتزام بمعايير السلوك المتوقعة -على نحو معقول- من أشخاص في مثل مركزنا.</p>	<p>16-2 (هـ) لا يجوز لك إرسال أوامر أو اتخاذ أي إجراء آخر من شأنه خلق انطباع مضلل حول الطلب على منتج مالي أو قيمته. كما لا يجوز لك إرسال أوامر يكون لديك سبب للاعتقاد بأنها تنتهك القوانين واللوائح المعمول بها. وينبغي عليك الالتزام بمعايير السلوك المتوقعة بشكل معقول من أشخاص في مثل مركزك، ولا يجوز لك اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يجعلنا نخفق في الالتزام بمعايير السلوك المتوقعة بشكل معقول من أشخاص في مثل مركزنا؛</p>	<p>الشروط والأحكام العامة</p>
<p>16-2 (ف) إذا كنت شخصاً مطلعاً، أو أصبحت كذلك، أو اعتقدت لأسباب معقولة أنك شخص مطلع، أو كان لديك معلومات داخلية، فيجب عليك إبلاغنا على الفور بأي معلومات قد نطلبها بصورة معقولة. لا يجوز لك تقديم أي أمر، أو إرساله، أو التسبب في تقديمه، أو إجراء أي تعاملات آخر في أي منتج مالي، أثناء حيازتك لمعلومات داخلية أو خلال أي فترة حظر سارية. قد نطلب منك الحصول على موافقتنا المسبقة، أو تقديم تأكيدات أو إقرارات أو معلومات داعمة قد نطلبها بشكلٍ معقول قبل قبول أي أمر؛ كما يجوز لنا رفض أي أمر أو رده أو تعليقه أو تأجيله إذا رأينا -لأسباب معقولة- أن ذلك ضروري للامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.</p>	<p>16-2 (ف) بصفتك شخصاً مطلعاً قبل إصدار أي أمر يتعلق بالشركة التي قد تُعد بالنسبة لها بأنك “شخص مطلع”، أو أي تغيير يطرأ على صفة الاطلاع الخاصة بك وفقاً لما تم الإفصاح عنه لنا عند فتح حسابك لدى شركة الرمز؛</p>	<p>الشروط والأحكام العامة</p>

<p>18-5- لا يتحمل أيُّ منا المسؤولية عن أي تأخير أو إخفاق في تنفيذ التزاماته بموجب هذه الاتفاقية، إذا كان ذلك التأخير أو الإخفاق ناشئاً عن ظروف خارجة عن سيطرته المعقولة، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر: حوادث القضاء والقدر، أو الحرائق، أو أعمال الشغب، أو الحروب، أو الأعمال الإرهابية، أو الاضطرابات المدنية، أو الأعمال الصادرة عن دولة أو حكومة، أو تعطل أو حدوث تأخير أو تعطل في مرافق النقل أو الاتصالات أو أنظمة الحاسوب، أو النزاعات العمالية، أو القوانين واللوائح الصادرة عن أي جهات حكومية أو شبه حكومية أو هيئات دولية، أو الإخفاق من جانب طرف وسيط معني (كالبנק أو أمين الحفظ الذي تُودع لديه أصولك)، أو انتشار وباء على مستوى وطني أو عالمي، أو أي توقف في البورصة، أو تعليق للتداول، أو اضطراب في السوق، أو فشل في المقاصة أو التسوية، أو حادث إلكتروني (سيبراني)، أو حدوث تعطل أو اضطراب في الإيداع يؤثر على أي سوق، أو بورصة، أو غرفة مقاصة، أو أمين حفظ، أو جهة إيداع، أو أي مزود آخر للبنية التحتية للسوق.</p> <p>في حال وقوع أي واقعة من هذا القبيل، يجوز لنا -بالقدر الضروري وبما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها، وقواعد السوق أو البورصة أو غرفة المقاصة أو جهة الإيداع ذات الصلة- تعليق أو تأخير أو تقييد أو رفض أو إلغاء أو تعديل تقديم أي خدمة أو أمر أو معاملة أو عملية تسوية متأثرة بتلك الواقعة. لا يؤثر أي نص في هذا البند على التزاماتنا فيما يتعلق بأموال العملاء، أو أصول العملاء، أو المنتجات المالية المحتفظ بها لمصلحتك طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.</p>	<p>18-5- لا يتحمل أيُّ منا المسؤولية عن أي تأخير أو إخفاق في تنفيذ التزاماته بموجب هذه الاتفاقية، إذا كان ذلك التأخير أو الإخفاق ناشئاً عن ظروف خارجة عن سيطرته المعقولة، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر: حوادث القضاء والقدر، أو الحرائق، أو أعمال الشغب، أو الحروب، أو الأعمال الإرهابية، أو الاضطرابات المدنية، أو الأعمال الصادرة عن دولة أو حكومة، أو تعطل أو حدوث تأخير أو تعطل في مرافق النقل أو الاتصالات أو أنظمة الحاسوب، أو النزاعات العمالية، أو القوانين واللوائح الصادرة عن أي جهات حكومية أو شبه حكومية أو هيئات دولية، أو الإخفاق من جانب طرف وسيط معني (كالبנק أو أمين الحفظ الذي تُودع لديه أصولك)، أو انتشار وباء على مستوى وطني أو عالمي.</p>	<p>الشروط والأحكام العامة</p>
<p>20-2- يسري أي تعديل أو استبدال لهذه الشروط وأي شروط إضافية اعتباراً من التاريخ الذي نحدده. وسنقوم بإخطارك بالتعديل المقترح وتاريخ سريانه من خلال قنوات الإخطار، وذلك قبل ثلاثين (30) يوماً على الأقل من تاريخ بدء سريان التعديل. في حال استمرارك في استخدام الخدمات بعد تاريخ سريان أي تعديل أو استبدال، فإن ذلك يشكل قبولاً وموافقةً منك على ذلك التعديل.</p> <p>20-4- إنك تقر وتوافق على أنه قد تطرأ تغييرات على القوانين واللوائح المعمول بها، أو أننا قد نتلقى تعليمات من هيئة سوق المال، مما قد يستدعي قيامنا بإجراء تعديل على هذه الشروط والشروط الإضافية. سنقوم بإخطارك بهذا التعديل قبل ثلاثين (30) يوماً على الأقل من تاريخ إجرائنا له.</p>	<p>20-2- يسري أي تعديل أو استبدال لهذه الشروط وأي شروط إضافية اعتباراً من التاريخ الذي نقوم بتحديدده. وسنقوم بإخطارك بالتعديل المقترح وتاريخ سريانه من خلال قنوات الإخطار، وذلك قبل تسعين (90) يوماً على الأقل من تاريخ بدء سريان التعديل. في حال استمرارك في استخدام الخدمات بعد تاريخ سريان أي تعديل أو استبدال، فإن ذلك يشكل قبولاً وموافقةً منك على ذلك التعديل.</p> <p>20-4- إنك تقر وتوافق على أنه قد تطرأ تغييرات على القوانين واللوائح المعمول بها، أو أننا قد نتلقى تعليمات من هيئة الأوراق المالية والسلع، مما قد يستدعي قيامنا بإجراء تعديل على هذه الشروط والشروط الإضافية. وسنقوم بإخطارك بهذا التعديل قبل تسعين (90) يوماً على الأقل من تاريخ إجرائنا له.</p>	<p>الشروط والأحكام العامة</p>

شروط التداول بالهامش	2-7 - سنبلك بمعدلات عمولة الهامش المطبقة عليك في بداية كل ربع سنة.	2-7 - سنبلك بمعدلات عمولة الهامش المطبقة عليك في بداية كل شهر.
شروط التداول بالهامش	3-7- سنقوم باحتساب عمولة الهامش على أساس يومي، وذلك استناداً إلى رصيد الهامش القائم في نهاية كل جلسة تداول. في غير أيام العمل، تُحتسب العمولة بناءً على رصيد الهامش القائم في آخر جلسة تداول.	3-7- سنقوم باحتساب عمولة الهامش التي نتقاضاها على النحو الآتي: أ. في أيام العمل، بناءً على رصيد الهامش القائم في نهاية جلسة التداول في ذلك اليوم؛ و ب. في غير أيام العمل، بناءً على رصيد الهامش القائم في: أولاً- نهاية آخر جلسة تداول إذا كان اليوم السابق يوم عمل؛ أو ثانياً- نهاية اليوم السابق يوم عمل إذا لم يكن اليوم السابق يوم عمل.
شروط التداول بالهامش	4-7 - تُضاف أي فوائد مستحقة إلى أصل المبلغ بشكل ربع سنوي. تُعد أي فوائد مستحقة وغير مدفوعة عن أي ربع سابق بأنها تشكل جزءاً من هامش أصل المبلغ عند احتساب فوائد الربع اللاحق.	4-7 - لأغراض البند 3-7 هذا، يُقصد بـ "رصيد الهامش القائم" إجمالي مبلغ تمويل الهامش المستخدم من قبلك، والذي يظل قائماً في حساب التداول بالهامش من وقتٍ لآخر، بصيغته المعدلة بموجب أي عمليات استخدام، أو سداد، أو تسوية، أو رسوم الفوائد، أو أي معاملات أخرى تؤثر على ذلك الرصيد أو على تسوية أصل المبلغ المذكور.